النشاط الاقتصادي بالجزائر في العهد العثماني مابين القرن 17-19م

-دراسة تاريخية-

الباحث: خضيـر عقبـة

جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي

الملخص :

تتناول الدراسة الحياة الاقتصادية للجزائر في العهد العثماني خلال القرنين 18-19م،واستعرضت الدراسة الموارد الاقتصادية للنشاطات الزراعية والصناعية والتجارية والمالية،وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري أثناء العهد العثماني يمكن لنا وصفه رغم ضعفه ومظاهره السلبية بأنه اقتصاد غير متخلف بمواصفات ذلك العصر ، وذلك من خلال وجود تجارة داخلية نشطة، في حين النشاط الصناعي خلال هذه المرحلة كان متواضعا .

Abstract:

The study deals with the economic life of Algeria in the Ottoman era, through centuries 18-19m, the study reviewed the economic resources of agricultural, industrial, commercial and financial activities, the study concluded that the Algerian economy during the Ottoman era, can we described, despite his weakness and manifestations negative

that he is not a backward economy specifications that era, so by having an active internal trade, while industrial activity during this phase was modest.

المقدمة :

إن التعرض إلى أحداث التاريخ الجزائري الحديث وتكوين فكرة صحيحة عن ماضي الجزائر العثمانية، مرتبط برسم صورة واضحة للحياة الاقتصادية أثناء العهد العثماني. وذلك لكون الجانب الاقتصادي من تاريخ الجزائر في هذه الفترة كانت له آثار حاسمة وانعكاسات مباشرة على أحداث السياسية والنظم الإدارية والحالة الاجتماعية والتي لا يمكن التعرض لها إلا بعد التعرف على الأوضاع الاقتصادية.

عرف النشاط الاقتصادي الجزائري في العهد العثماني تطورا ملحوظا، واختص بعد بعدة مميزات وبمراحل متعاقبة من الازدهار والانكماش والتي سوف نحاول التعرض لها من خلال تقسيم البحث إلى أربعة نقاط :

أولا: النشاط الزراعي

ثانيا : النشاط الصناعي

ثالثا : النشاط التجاري

رابعا: النظام المالي

أولا : النشاط الزراعي :

يعتبر النشاط الزراعي المورد الرئيسي لمعظم سكان الجزائر حيث تحكمت فيها طبيعة الملكية وكيفية استعمال الأرض، وأثرت فيها ظروف وعوامل مختلفة.

1- طبيعة الملكية للأرض الزراعية :

إن أهم أنواع الملكية الشائعة في العهد العثماني بالجزائر هي نظام الملكية الخاصة وملكية الدولة والأراضي المشاعة أو الموقوفة[1].

أ ـ الملكية الخاصة :

وهي الأراضي التي يشغلها أصحابها مباشرة ولا يتوجب عليهم نحو الدولة سوى فريضة العشر والزكاة وكانت الملكيات الخاصة بمنطقة قسنطينة تشمل على11.250 هكتار يشتغل منها 9000 هكتار لإنتاج الحبوب و4000 هكتار لإنتاج الفواكه والخضر وتأخذ منها الدولة 20.762 هكتار قيسة حبوب في شكل ضريبة العشور والزكاة. أما الملكيات الخاصة ببايليك التيطري فكانت تمد الدولة سنويا 1330 حمولة جمل بمثابة الزكاة والعشور .

ب ـ ملكية البايلك :

هذه الأراضي تتصرف فيها الدولة وأغلبيتها توجد بمنطقة دار السلطان ووهران وقسنطينة، ففي دار السلطان تتوزع على ثلاثة عشرة مزرعة كبيرة أما في وهران تقدر ب11.250 هكتار وفي الجهات الشرقية فتقدر 60 ألف هكتار.

جـ ـ أراضي الوقف :

وهي الأراضي التي تحبس على الأعمال الخيرية والمؤسسات الدينية يعود التصرف فيها إلى ناضر الأوقاف وتتوزع هذه الأراضي حول المدن الكبرى ويقال أنها أصبحت ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة الخاضعة للبايليك [2].

د ـ الأراضي المشاعة :

وهي أراضي العرش وهي الأراضي التابعة للقبائل غير المتعاونة مع السلطة العثمانية، وهي في غالبيتها أراضي جبلية وصحراوية مخصصة للرعي [3].

2– طرق استغلال الملكيات: يتم استغلال الملكيات بأحد الطرق التالية :

أ– الاستغلال المباشر : فيها يستغل الفرد ملكيته العقارية مباشرة، وتعتبر من أكثر الطرق استعمالا.

ب– الاستغلال العائلي المشاع:في حالة كثرة أفراد العائلة الواحدة، واتساع مساحة الأراضي الزراعية، يتم خدمت هذه الأراضي بطريقة جماعية ، مع الحفاظ على هذه الأراضي دون تقسيمها.

ج– أسلوب المزارعة : المسمى كذلك بالمناصفة، وهو أسلوب يقوم على اتفاق بين مالك الأرض والفلاح، وذلك مقابل مبلغ مالي أو حصة من الإنتاج.

د– الخماسة :

وهو المكافأة بالخمس من المحصول، فما يتحصل من الإنتاج وعند استثماره في الفلاحة من جديد يقسم كالتالي : جزء للأرض، جزء للزرع، جزء

للحيوانات، جزء للأدوات، جزء للعمل ، وكان هذا النظام قبل دخول الاستعمار الفرنسي، أقل الأنظمة الاستغلالية استخداما [4].

3 ـ المحاصيل الزراعية:

كانت الجزائر في العهد العثماني تتوفر على إنتاج المحاصيل الزراعية متعددة منه الحبوب ، الأشجار المثمرة ، البقول والخضار والمزروعات ذات الطابع التجاري، الأشجار الغابية.

أ- الحبوب :

وهي منتوج تختص به مناطق الأطلس التلي والهضاب العليا، فهي تنتج نوعا جيد من القمح الصلب الذي يعتبر مادة رئيسية للتصدير وتزويد الأسواق الأوربية منه، ونظرا لأهمية الحبوب لكونها مادة رئيسية للاستهلاك المحلي والتصدير الخارجي، فقد عملت الدولة جاهدة للسيطرة على المساحات المخصصة لزراعة الحبوب والتي كانت تنتشر حول مدينة قسنطينة وجهات غريس وقلعة بني راشد ومستغانم وتلمسان والتيطري وهذه المساحات من الأراضي المستقلة في زراعة الحبوب كانت تمد الدولة بإنتاج ضخم بعضه يستهلك محليا من طرف الفلاحين وسكان المدن وبعضه يصدر للخارج[5].كما أن الجزائر كانت تنتج كميات من الأرز الرفيع تباع للأهالي بأثمان معقولة، بزراعة الكتان في جهات متعددة وهو من النوع الممتاز، بالإضافة الى زراعة التبغ والكروم وأشجار الزيتون وما إلى ذلك[6].

ب- الأشجار المثمرة :

تحسنت زراعتها بفضل جهود الأندلس في الفترة الأول للعهد العثماني، فاشتهرت نواحي برشك بإنتاج نوع جديد من التين واختصت فحوص شرشال والقليعة بزراعة التوت الأبيض والأسود وانتشرت مزارع البرتقال وحقول العنب حول البليدة والجزائر.

ج- البقول والخضار :

بمختلف أنواعها كالطماطم والبصل والخيار والبطاطس والفلفل والبطيخ، أصبحت فحوص المدن تنتج منه كميات كبيرة توجه للأسواق المدن للاستهلاك[7].

د- المزروعات ذات الطابع التجاري:

كالقطن والكتان والأرز والتبغ، فكان الأرز ينتج بنواحي مليانة المتاهمة لنهر الشلف ، والقطن يزرع في سهول مينا والشلف وجهات مستغانم ، أما التبغ فكان يزرع في نواحي عنابة وفي جهات دار السلطان وفي بعض الواحات الصحراوية، وقد تميز تبغ وادي سوف الممزوج بالحشائش الطبيعية بطيب نكهته وإقبال المدخنين عليه.

هـ- الأشجار والغابات :

كانت تغطي مساحات شائعة من جهات التل والهضاب العليا ومرتفعات الأطلس الصحراوي، قبل أن تنحصر مساحاتها أواخر العهد العثماني بفعل قلع وقطع عدد كبير منها لاستخدام خشبها في إقامة المساكن وضع الأثاث، وبناء السفن،أما الغابات الجزائرية وان كانت ضيقة المساحة

إلا أنها تشمل جل أنواع الأشجار التي توجد بالعابات التي توجد في مختلف البلاد[8]،وفي أواخر العهد العثماني كانت الأشجار المثمرة في كثير من البساتين تثمر مرتين وأما ثلاث مرات في السنة، ويعود ذلك إلى خصبة التربة وعناية الفلاحين.[9]

إضافة إلى النباتات أخرى تنبت في الواحات والصحراء وهي نباتات عشبية والحشائش، فهي للرعي والتداوي منها : البشنة والسعد والعرعار والفقاع والفيجل والحرمل[10]. -

و- الثروة الحيوانية:

فقد كانت الجزائر تتوفر على عدد كبير من الأبقار و الأغنام والماعز والخيل ، ولعلى الأصواف الضخمة التي كانت تصدرها الجزائر إلى أوربا تبدو جليا في الإحصائيات الأولى للجيش الفرنسي والتي قدرت كمايلي [11]:

6.850.205 رأس غنم، 3.384.902 رأس ماعز، 1.031.738 رأس بقر،213.321 جملا وناقة، 178.864 حمارا،131.035 حصانا، 109.069 بغلا.

وبالرغم من تنوع الإنتاج الزراعي وكثرته في بعض الفترات فإن سكان الأرياف فكانوا يعيشون ظروف صعبة للجفاف الذي كان يسود المناطق أحيانا وضعف وسائل الزراعة أحيانا أخرى بالإضافة التي تعنت الدولة في كثير من الأحيان في جميع الضرائب الثابتة والطارئة.

ثانيا:النشاط الصناعي

عرفت الحياة الاقتصادية في الجزائر تطورا ملحوظا ومكانة لا بأس بها حيث كانت مثل نظيرها الأوربي في القرون الأولى من العهد العثماني، حيث كانت الجزائر تعرف نفس الصناعات اليدوية الموجودة في أوربا، وكانت تسد في أغلبيتها حاجيات السكان والباقي يصدر إلى الخارج.

وكانت الصناعة المحلية بمدينة الجزائر منظمة تنظيما دقيقا حيث كان الحرفيون منخرطون في نقابات حسب التخصص ، وكل حرفة تخضع لسلطة رئيس يلقب بالأمين يرجع إليه في حل مشاكلهم وتشمل جميع شؤون المهنة، كأمين البنائين، وأمين الدباغين، وأمين النجارين وغيرهم، وهو نظام إسلامي قديم عرفه المسلمون منذ الخلافة الراشدة.[12]

أ- أهم الصناعات والمدن الصناعية :

عرفت البلاد الجزائرية في العهد العثماني نشاطا صناعيا شمل أغلب المهن التقليدية والحرف اليدوية التي كانت معروفة في الأقطار الإسلامية والبلاد الأوربية، فالواقع أن المدن الجزائرية كانت تضم العديد من الصناعات التي يحق لنا وصفها بالتنوع والإتقان والتنظيم، إذ كانت موزعة على عشرات النقابات المهنية. ويمكن حصر هذه الصناعات فيما يلي[13]:

– صناعة السفن:

منذ القرن السابع عشر اختص مرسى الجزائر بصنع السفن المستديرة المقدمة والقادرة على الإبحار في أعالي البحار بفضل الفنيات التي قدمها للبحرية الجزائرية القرصان الفلامندي سميون دانس، وبفضل الطرق الفنية الحديثة التي استخدمها

المهندس الفرنسي في عهد الداي بابا حسن (1798).لكن السفن مالبثت أن ضعفت لاعتمادها على اليد العاملة الأجنبية من الأسرى ولإشراف الفنيين الأجانب عليها .

- صناعة الأسلحة :

وتتمثل في صنع البنادق وسبك المدافع وتحضير البارود وقد كانت تتم في المدن الكبرى، وقلعة بني راشد، وقسنطينة والجزائر.

- الصناعات الغذائية:

وتتوزع على أفران الخبز ومطاحن الدقيق وعصر الزيتون،وقد تميزت بها هذا النوع من الصناعات مدينة الجزائر.

- صناعة الصابون :

اختصها بعض المدن كالقلعة بني راشد وبوسعادة وبلاد القبائل وقد اختص سكان جرجرة بتحضير نوع من الصابون الأسود الذي يحضرونه من نفايات الزيتون ورماد شجرة الدفلة.

- الصناعات التحويلية :

وتتعلق بتحضير مواد البناء وتذويب المعادن كالحديد والفضة والزنك، واستخراج الملح، وصناعة العملة وعي تنتشر بالمدن الكبرى.

- صناعة النسيج:

وقد تطورت على أيدي الأندلسيين واشتهر في كثير من المدن كتلمسان وعنابه وقسنطينة.

- صناعة الجلود:

أهمها صنعة الأحذية بقسنطينة والجزائر وتلمسان وقلعة بني راشد ومستغانم.

- صناعة الشاشية والتطريز:

عرفت بها مدينة الجزائر، وقد ازدهرت الشاشية الجزائرية الحمراء ، نظرا لاعتناء العائلات الأندلسية بها وتوارث مع طريقة صنعها.

- صناعة الحلي والأحجار الكريمة :

اختص بها الجالية اليهودية وبعض الحضر من الأندلسيين والكراغلة في مدن تلمسان وقسنطينة والجزائر.

وقد تعرض النشاط الصناعي في الفترة الأخيرة من العهد العثماني إلى كساد وذلك جراء منافسة المصنوعات الأجنبية له وثقل الضرائب التي فرضها الحكام على الصناع مما أدى إلى انخفاض نوعيته ومردوده ،وهذا بالإضافة إلى أن اعتماد الحكام الأتراك على العمال الأجانب من الأسرى الأوربيين واليهود في بعض الصناعات الأساسية، كصناعة السفن الكبيرة والمدافع والساعات أدى إلى عجز الجزائريين عن مواكبة التقدم الذي وصل إليه الأوربيين وقتئذ[14].

ب- مميزات الصناعة في الجزائر أثناء العهد العثماني :

اتصفت الصناعة الجزائرية بعدة خصائص عامة يمكن أن نشير إليها باختصار في النقاط التالية[15]:

- كانت تعتمد أساسا على المواد الأولية المتوفرة في البلاد كالأصواف والجلود والأخشاب والمعادن المختلفة كالنحاس والفضة والرصاص والحديد والرخام، وقد اشتهرت الونشريس بمناجم الرصاص والفضة، وبنو سليمان بجرجرة بمعادن الحديد، كما عرفت مناطق الجنوب بإنتاجها من النفس.

- لم تتجه الصناعات الجزائرية إلى التصدير الخارجي، وإنما اقتصرت على تلبية حاجات السكان المحلية لعوامل معينة.

- اتصفت بكونها صناعة كمالية ترفيهية في المدن، تتميز بدقة الصنع ورقة الذوق كالأحزمة والحلي والجواهر والأقمشة الحريرية المطرزة والمنادل المذهبة.

- كما اتصفت ببساطتها وخشونة أسلوبها بالنسبة لصناعة الأرياف، فهي موجه لسد الحاجيات الضرورية وإرضاء متطلبات العيش كالأدوات الفخارية والخشبية والطينية والأنسجة الصوفية ، بالإضافة إلى الحاجات الأخرى كالصناديق والأسلحة والأقفال والقباب .

- استمدت طرق صنعها ومواصفاتها من تقاليد الماضي البعيد، حتى أصبحت في اغلبها ذات الطابع وراثي سواء في المدن أو الأرياف، ففي المدن أبحت ترتبط بحياة الأسرة ترابط الطائفة والأقلية، وفي الأرياف أصبحت تعكس عادات وتماسك القبيلة، وهذا ما أدى إلى اختصاص بعض المدن والمناطق والجماعات بمهن معينة وحرف مميزة.

- تسببت في انخفاض مستوى معيشة سكان الأرياف في الوقت الذي ارتفع فيه دخل سكان المدن، وذلك لغلاء المواد المصنعة وانخفاض أسعار المواد الأولية الزراعية، التي كانت المصدر الرئيسي للفلاحين .

ثالثا:النشاط اتجاري

كان النشاط اتجاري مزدهرا خصوصا في السنوات الأولى ، ويذكر هايدو haede بأن التجار يمثلون الطبقة الخاصة من سكان الجزائر ومعظمهم كان في الأول، إما من الانكشاريين أو البحارة أو الأندلسيين .

أ- التجارة الداخلية :

كانت للجزائر تجارة داخلية نشيطة حيث كانت القوافل تقصد مدينة الجزائر من مختف جهات الوطن من بلاد القبائل والصحراء محملة على ظهورا الأبغال والحمير والإبل مختلف أنواع المنتجات الزراعية كالخضر والفواكه والزيت والتمور وغير دلك تدخل من باب عزون حيث كانت توجد هناك فنادق للمسافريين وكانت التجارة الداخلية منظمة تنظيما دقيقا ومحل مراقبة من قبل المحتسب وأعوانه منع أي تدليس أو غش في البضائع أو عدم مراعاة النظافة وكدا الأسعار التي كانت تحدد من قبل الدولة سواء كانت مأكولا أو مشروبا أو ملبوسا.[16]

حيث كان النشاط التجاري يتوزع عموما على مراكز خارجية وهي تتمثل في الموانئ كميناء الجزائر وعنابة إلى غير ذلك، هاته الأخيرة التي ترتبط مع دول البحر الأبيض المتوسط سواء الإسلامية أو الأوربية[17].علاوة على هذا توجد مراكز داخلية كان النشاط التجاري فيها يتوزع على الأسواق الأسبوعية والموسمية والتي

كانت بدورها اعقد في ساحة كبيرة في بعض القرى المركزية أو خارج المدن ويأتيها المنتجون والمستهلكون من المناطق المجاورة وهي بالإضافة إلى دورها التجاري تلعب دورا ثقافيا إذ يقصدوها المداحون من مختلف أنحاء البلاد، يقصون على الجماهير أنواعا من الأقاصي الدينية والتجارية[18].

ومن الأسباب التي أدت إلى تدهور التجارة وانعدام الاتصالات التجارية بين المغرب والعرب من جهة وإفريقيا السوداء من جهة أخرى، هي أن النظام التركي الحاكم عمل على تعزيز المركزية، فأتت عدة أسواق داخلية بعيدة عن العاصمة، والأسواق التي احتفظت بأهميته ظلت تتاجر مع البلدان المجاورة مثل قسنطينة مع تونس وتلمسان مع المغرب الأقصى ، وقد كانت تجارة الشرق الجزائري تساهم بقسط وفير في تنشيط التجارة الداخلية على الرغم من أن أجل المواد المتداولة في عمليات البيع والشراء تعتبر من الكماليات بالنسبة لأهالي قسنطينة .[19]

ب- التجارة الخارجية:

البلد	المنتج	القيمة
بريطانيا	منتوجات الهند وبريطانيا	500000دولار اسباني
اسبانيا	الحرير ـ السكر ـ الفلفل ـ القهوة ـ الصلب ـ منتوجات صناعية انجليزية وألمانية	300000 دوار اسباني
فرنسا	السكر ـ القهوة ـ الصلب ـ الأقمشة ـ غير ذلك من المنتوجات	200000دوار اسباني
بلدان المشرق	مادة الحرير الخام ـ منتوجات الحرير	100000دولار اسباني
ايطاليا وفرنسا	المجوهرات والأحجار الكريمة والألماس	100000دولار اسباني
	المجموع	1200000دولار اسباني

.الجدول : يوضح واردات الجزائر لعام 1822

المصدر: عمار عمورة، مرجع سابق ، ص 195.

إن أهم صادرات الجزائر تتمثل في الحبوب والزيوت والتمور والأقمشة الصوفية والحريرية والمرجان والبارود وريش النعام وغيرها، ولم تكن السلطات العثمانية تهتم بالتجارة الخارجية نتيجة الأوضاع الداخلية التي تسربت إليها الفوضى والاضطرابات وعلاقات الدولة الجزائرية السياسية التي كانت تتأثر بالمؤامرات الخارجية فقد كانت مثلا الشركة الملكية الإفريقية تتصارع عليها الهيئات التجارية الأجنبية فيما يخص شراء القمح لترك مكانها الى شركة اليهوديين بكري وبوشناق، ترسل الحبوب وتمون جيوش بونابارت في ايطاليا،وصار اليهود يصدرون إلى فرنسا كمية تتراوح مابين 100و130 ألف قنطار من القمح سنويا.[20]

وتسورد بعض السلع من أزمير ودمشق ومصر، وتستقبل من أوربا خاصة من فرنسا، الأقمشة، والكتان الهندي الرفيع، والأواني المعدنية والمنزلية، والحديد والصلب والألمنيوم والرصاص والقصدير، وكذلك أدوات الخزف الرئيسية،والأقمشة الحريرية ، أما التجهيزات الحربية والذخائر الحربية فتأتيهما على الخصوص من البلدان الشمالية. بينما نص وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر في مذكراته أن واردات الجزائر وصادراتها خلال عام 1822 كانت كما يلي:

المنتج	القيمة
الصوف	160000 دولار اسباني
الجلود	80000 دولار اسباني
الشمع	18000 دولار اسباني
ريش النعام ومنتجات أخرى قليلة	1500 دوار اسباني
المجموع	273000 دولار اسباني

الجدول : يوضح صادرات الجزائر لعام 1822.

عمار عمورة،مرجع سابق ، ص 195.

وبناء على هذا الحساب بين الصادرات والواردات يتبين لنا أن الميزان التجاري الجزائر يشكو سنويا من عجز مقداره 927000 دولار اسباني. مع الإشارة أن هذه الإحصائيات الاقتصادية لا تعطي الصورة الحقيقية لمحمل اقتصاد الجزائر عبر قرونه الثلاث وإنما يعكس فقط سنوات التخلف في الإنتاج الجزائري الذي عرفته الجزائر.

رابعا:النظام المالي

كان النظام المالي يقوم على تنظيم لمصادر الدخل ووجوه الأنفاق، ويخضع لإجراءات فعالة لضبط حسابات الخزينة العامة التي أصبحت العصب الحساس لنظام الحكم بالأيالة الجزائرية. ونظرا لأهمية القضايا المالية فقد اكتسب الخزناجي أهمية ومكانة مرموقة أهلته لأن يكون الشخصية الثانية في جهاز الدولة، وأوكل اليه التصرف في ودائع الخزينة ومراقبة سك العملة وتحديد قيمتها ووضع تحت تصرفه مجموعة من الموظفين والكتبة والمستخدمين كالمكتباجي صاحب سجلات الدولة والدفتردار أو وكيل الحرج الكبير المكلف بتسجيل مصادر دخل الخزينة ووكيل الحرج الصغير الذي يعود اليه تسجيل غنائم البحر ورسوم الجمارك، بالاضافة الى أمين السكة ومساعديه من اليهود وهما العيار والوزان [21].

أ- الموارد المالية:

وكانت للدولة الجزائرية في ظل الدولة العثمانية موارد متمثلة في [22] :

- الزكاة على الحبوب والماشية وغيرها من الأموال العينية والنقدية .

- الحكر وهو كراء أراضي المخزن .
- حقوق الديوانة والمكوس.
- خمس الغنائم.
- الجزية التي فرضت على الدول الأوربية.
- استخلاص الضرائب من القبائل عن طريق خروج المحلة .
- العشور .
- عوائد أخرى كالهدايا التي تقدم في المناسبات .
- الدنوش وهو حصة نقدية وعينية يقدمها البايات إلى الخزينة العامة كل ثلاث سنوات ، بالإضافة إلى كل ما يقدمونه كل سنة من بضائع وأموال .

ب- الضرائب :

أصبحت الضرائب منذ أواسط القرن الثامن عشر تمثل المصدر الرئيسي لدخل الدولة بعد أن تناقصت غنائم الجهاد البحري وتقلصت ثروات سكان المدن، وهي مع تنوعها واختلاف تسميتها كانت ترتبط بوضعية الأرض ونوعية حيازتها وكيفية استقلالها وطبيعة علاقة سكانها بالحكام. فالملكيات الخاصة، كانت تؤخذ عليها ضريبة العشور والزكاة التي كانت تحدد حسب عدد الجابدات والزويجات، بحيث كان يؤخذ على كل جابدة صاع من القمح وصاع من الشعير. أما أراضي الدولة (البايليك) فكانت مردودها يختلف باختلاف نوعية استغلالها

فكان يؤخذ منها محصول عيني إذا استغلت مباشرة باستخدام الخماسة (السخرة) وتسخير الرعية (التويزة) وقد يؤخذ عنها كراء سنوي محدد (الحكور) قدر في الشرق الجزائري بعشر ريالات تسلم نقدا. إضافة إلى هذين النوعين يوجد نوع من الضرائب ثابت يؤخذ في الأراضي القبلية المشاعة (أراضي العرش) التي تفرض عليها غرامة سنوية تعرف قي بعض الأحيان بالزمة أو المعونة[23].

عموما فإن مصادر دخل الميزانية العامة، تمثلت في أموال الزكاة والعشور والغرامة والعوائد والأعياد ورسوم الحكور المفروضة على أراضي البايليك ، واللازمة وضرائب أراضي العرش التي تدفع مرة في السنة.[24]

أما النوع الثاني من الضرائب فهي تتعلق بالضرائب والرسوم التي كانت تؤخذ من سكان المدن، وهي مع تنوعها يمكن حصرها فيما يلي[25]:

- عوائد بيت المال: التي تتألف من مردود الأوقاف وما يؤول إلى الخزينة العامة من الشركات والودائع والأملاك التي تبقى شاغرة وليس لها وريث تركي بالإضافة إلى مردودية بعض الأملاك العقارية التي تعود ملكيتها مباشرة للدولة .

- رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية:يتكفل شيخ البلد بجمعها من أمناء النقابات المهنة المختلفة الموجودة بالمدن الكبرى.

- رسوم الطوائف العرقية والأقليات الدينية: كان اليهود يدفعون لخزينة الدولة مبالغ مالية، يتكفل كبيرهم (المقدم) تقديمها إلى الخزناجي أو شيخ البلد، وقد بلغت في مدينة الجزائر مابين 500 و1000 بدقة شيك. أما

الأندلسيون الذين استقروا في المدن الساحلية فكانوا يمدون الدولة بمبالغ مالية ضخمة قدرت أثناء القرن السادس عشر ب 300 دوكة بشرشال.

- رسوم المرسى وحقوق الديوانة: حددت رسوم دخول المرسى بالنسبة للسفن الجزائرية والعثمانية بعشرين قرشا على كل سفينة تدخل موانئ الجزائر، أما بالنسبة للدولة المسالمة فكان يستوجب عليها دفع أربعين قرشا .

- فوائد الاحتكار وحقوق إسناد المناصب :كان الداي والبايات وكذلك بعض الموظفين الكبار يتقاضون مقابل إسناد المناصب أو تجديد الإبقاء بها، مبالغ مالية يأخذون منها نسبة معينة مقابل توسطهم،ويعود الجزء الأكبر منها لخزينة الدولة .

نستخلص مما تقدم أن ضآلة الموارد الخارجية مثل الرسوم الجمركية على الواردات والغنائم التي كان يحصل عليها رياس البحر من الغزو والفدية التي كانت تدفع نظير تحرير الأسرى والهدايا التي كانت تقدم للباي إلى غير ذلك هي التي جعلت الأيالة تعيش في ضائقة مالية،مما جعلها تتجه إلى تعويض المداخيل الخارجية بمداخيل أخرى يتحمل أعبائها السكان.[26]

ج- **العملات** :

كانت الجزائر في العهد العثماني تسك النقود بثلاث أنواع هي[27]:

- العملات الذهبية: السلطاني، ونصفه وربعه ، المحبوب ونصفه وربعه .

- العملات الفضية : الدورو الجزائري ، وريال بوجو والموزونة.
- العملات النحاسية : الصائمة وريال بسيطة وبعض قطع أخرى أقل منها .

إن أهم ما ميز العملة الجزائرية في العهد العثماني ، عدم استقراره وصعوبة تحديد قيمتها بسبب تذبذب الأحوال الاقتصادية والسياسة في البلاد، ساعد على ندرة المعادن الثمينة،وتسبب في تدني القدرة الشرائية على الرغم من تدني أسعار الغلة، وزاد من ذلك رواج أعمال تزويد العملة، ولا سيما في بلاد القبائل ، على الرغم من وجود عقوبة الإعدام حرقا التي كانت تطول المزورين ، والعقوبات الجماعية ضد القبيلة التي يثبت تورط أحد أبنائها في عمليات التزوير بعدما يكون محل بحث ولم تستطع الدولة الوصول إليه[28].

الخاتمة :

وفي الأخير يجدر بنا أن نسجل أن الاقتصاد الجزائري أثناء العهد العثماني يمكن لنا وصفه رغم ضعفه ومظاهره السلبية بأنه اقتصاد غير متخلف بمواصفات ذلك العصر ، وذلك من خلال وجود تجارة داخلية نشطة، ونشاط صناعي خلال هذه المرحلة، كان متواضع، إذ لم يتعدى الصناعات المحلية اليدوية التي ترجع تقاليدها إلى الماضي القديم ومن جهة أخرى، وجدت بعض الصناعات التحويلية، والتي تم تعرف تطورا كبيرا.بينما التجارة الخارجية في أواخر العهد العثماني أصابها ضعف وجمود نتيجة تقهقر الاقتصاد الوطني جراء تقلص المغانم البحرية وقلة الإنتاج ومنافسة البضائع الأوربية للسلع الجزائرية.

فبالرغم من تنوع المحاصيل الزراعية إلا أن النشاط الفلاحي كانت تعاني عدة مشاكل تعيق ازدهارها، وذلك بسبب عدم اعتماد الفلاحين الوسائل الحديثة في الزراعة، قد سبب عدد من المشكلات للفلاحين والتي أدى إلى تأثر الإنتاج الزراعي على الواقع التجاري.وذلك للارتباط الوطيد للزراعة بالتجارة، وبذلك كانت هناك إخفاقات اقتصادية امتدت طوال العهد العثماني .

الهوامش

1-يمينة درياس ، سكة الجزائرية في العهد العثماني ، رسالة دكتوراء جامعة الجزائر ، 1988، ص 8.

2 -نصرالدين سعيدوني ، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، المؤسسة الوطنية للكتاب،ب ط ،الجزائر، ص 13.

3 -حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1 ، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008،ص154.

4 -عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص4.

5- نصرالدين سعيدوني ، الشيخ المهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص58.

6- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1 ، د ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د ب ن ، 1999.

7 نصرالدين سعيدوني ، الشيخ المهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص59.

8-أحمد توفيق مدني، هذه هي الجزائر، دار البصائر،الجزائر ، 2009، ص 230.

9- وليم سبنسرالجزائر، عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زيادية، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009، ص137.

10-ابراهيم محمد الساسي العوامر، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف ، تعليق الجيلاني بن ابراهيم العوامر، ط2 ، الجزائر، 2009، ص59.

11 -يمينة درياس،مرجع سابق ،ص 12.

12-عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر خاصة ما قبل التاريخ الى 1962، ج2،د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 188.

13- نصرالدين سعيدوني ، الشيخ المهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص65.

14-عمار عمورة،مرجع سابق ، ص 190.

15-نصرالدين سعيدوني ، الشيخ المهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص70.

16-عمار عمورة،مرجع سابق ، ص 195.

17- HAEDO ERAY DIEGODE , topographie et histoire d'Alger traduit par berbrugger et moneran ,Alger, 1871,p53 .

18 -محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص

19 -صالح فركوس ، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال ،دار العلوم للنشر والتوزيع،الجزائر 2005،ص167.

20- صالح فركوس ،مرجع سابق ، ص168.

21-نصرالدين سعيدوني ، الشيخ المهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص26.

22-صالح فركوس ،مرجع سابق ، ص168.

23-نصرالدين سعيدوني ، الشيخ المهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص32.

24-عمار عمورة ، مرجع سابق، ص

25- نصرالدين سعيدوني ، الشيخ المهدي بوعبدلي، مرجع سابق، ص33.

26-عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت ،2005، ص80.

27-قبايلي هواري، العملة الجزائريةفي أواخر العهد العثماني ودولة الأمير عبد القادر ، مجلةالمخبر ، الجزائر، الأعداد (12_ 15) ،2008_2009، ص 38، 39.

28-يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1995، ج1،ص156.